الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en

الافتتاحية: ضرورة الحوار مع الحركات ذات الإسناد الديني

محمد السيد سعيد

الإشارة المرجعية لهذا المقال: سعيد، محمد السيد (1998). *الافتتاحية: ضرورة الحوار مع الحركات ذات الإسناد الديني*. رواق عربي، 3 (1)، 6-21.

إيضاح
هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبيه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

حقوق النشر
هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0.

ضرورة الحوار مع الحركات ذات الإسناد الديني

تنشر رواق عربي في هذا العدد وثيقة بعنوان "إسهام الأديان في ثقافة السلام". وقد كان بودنا أن ننشر وثيقة مشابهة وبنفس ثقل المشاركين في التوقيع عليها بعنوان "إسهام الأديان في ثقافة مفهوم الإنسان".

وحتى يحين الوقت لإصدار هذه الوثيقة، تجرى الآن محاولات شتى لإجراء حوارات مكثفة بين زعماء فكريين ودينيين ينتمون لمختلف الأديان الكبرى لتقريب وجهات النظر حول دور الأديان في دعم ثقافة حقوق الإنسان، وتعزيز إحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

هذه الحوارات تعكس وعياً جديداً لدى المشتغلين بقضية حقوق الإنسان والمساهمين في النضال الحقوقي على المستويات الوطنية والعالمية، فلم تكن قضية الأديان وحقوق الإنسان تحظى في البداية بما هي جديرة به من إهتمام على صعيد الفكر وعلى صعيد الممارسة، فالآمال الكبرى التي تجسدت في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، وبعد ذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد إتسمت بقدر كبير من التبسيط، وقد تعاملت هذه المواثيق مع الأديان من منظور واحد وهو حماية الحقوق والحريات الدينية، فقد كان إنكار هذه الحقوق جزءاً من العقائد الشمولية التي أدت إلى إنفجار الحرب العالمية الثانية، والويلات التي أدت إليها هذه الحرب جعلت المفكرين والمبشرين بحقوق الإنسان يعتقدون أن شرور الشمولية والرغبة في التخلص منها ومن أسبابها ودرءها مستقبلا صارت واضحة في ذاتها، وممتدة الجذور في التكوين القيمى والسياسي للمجتمعات، ومن ثم تركز الاهتمام في تمكين كافة الأشخاص من ممارسة حقوقهم وحرياتهم الدينية كجزء من الحقوق غير القابلة للتصرف للأفراد والجماعات فنصت المادة ١٨ من الإعلان العالمي على أن " لكل شخص الحق في حرية الفكر والضمير والدين .. وأن هذا الحق يشمل حرية .. إظهار دينه أو معتقدة منفرداً أو بالاتحاد مع الآخرين في السر والعلن بالتعليم والممارسة والصلاة والتعبد.

كرر الإعلان بخصوص حقوق الأشخاص المنتمين إلي أقليات قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية هذه المعاني. وبذلك اكتفى القانون الدولي لحقوق الإنسان بالتعامل مع الأديان كمنتفع بالحقوق، ولم يتصور أن يكون الدين

مصدراً أو معيقا ومناهضا لحقوق الإنسان.

وفشل القانون الدولي والمشتغلين بالنضال الحقوقي الإنساني في الإعتراف بالدين كمصدر لحقوق أساسية جاء إستمراراً للعلاقة المتوترة بين الدين والقانون الوضعي في الغرب، وربما في أنظمة ثقافية أخرى أيضا، فالجذور البعيدة للنزعة الإنسانية في الثقافة الغربية نشأت عن الثورة ضد فلسفة القانون الإلهي، أو التشريع الديني الذي ساد القرون الوسطى الأوربية وكان حافلاً بالإنكار للكرامة المتأصلة في الإنسان ووجود حقوق لصيقة بتعريف الكائن الإنساني وغير قابلة للإنتهاك، وبدأ القانون الوضعي هناك يجد لنفسه مصدراً بديلاً أولاً في فكرة الطبيعة الإنسانية والقانون الطبيعى، ثم بعد ذلك في فكرة الإرادة العامة.

وقد تأكد هذا المصدر الوضعي لحقوق الإنسان مع فقدان أوروبا الغربية والوسطى فترة ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر) لتجانسها الديني، وإضطرارها لإكتشاف صيغة للتعايش السلمي في ظروف تعدد ديني أو طائفى، وذلك بعد حروب دينية ضارية ومدمرة خلال الفترة ١٥٠٠-١٦٤٨، حتى عقد صلح وستفاليا، فالرغبة في السلام في ظروف التعدد الديني تفرض خلع الوظيفة الدينية عن الدولة، والنظر إليها، وبالتالي للقانون الذي يحكم العلاقات بين الدول كهيئة محايدة دينيا، وقد عرف هذا الاكتشاف الذي تطور بالممارسة وتأكد من خلال إنعقاد السيادة للمصدر الوضعي للقانون باسم العلمانية.

فالقانون الدولي لحقوق الإنسان والذي يحتل أقصى وأعلى مستويات تطور فكرة وفلسفة القانون في العالم الغربي هو بكل المعايير والمقاييس قانون وضعي وعلمانى، وهو بهذا المعنى لا يتعاطى مع الدين سوى من منظور الحريات الدينية.

أما على مستوى الممارسة فقد كان النموذج الفكري الذي ساد النضال من أجل حقوق الإنسان مبسطاً إلى حد بعيد، إذ أن هذا القانون خاطب الدولة، والنظام الدولي، بمعنى النظام الذي ينشأ على قاعدة العلاقات التعاقدية والعرفية بين الدول ذات السيادة، والدولة ذات السيادة لها بدورها تاريخ طويل في الفكر الغربي، فقد تطورت من فكرة الدولة المطلقة إلى الدولة القانونية، ولكن ظلت السيادة بغض النظر عما يرد عليها من قيود قاعدة حاكمة، مركزية وجوهرية، فمجرد أن تقبل الدولة وتصدر أو تطبق تشريعا ما، وخاصة لو كان تشريعا نبيلاً مثل ذلك المتضمن فى المواثيق والإعلانات الدولية لحقوق الإنسان، فإنها سوف تجد الطاعة والقبول من جانب المواطنين الأحرار

جاء فشل القانون الدولي والمشتغلين بالنضال الحقوقي الإنساني في الاعتراف بالدين كمصدر لحقوق أساسية استمرارا للعلاقة المتوترة بين الدين والقانون الوضعي

بصورة تلقائية.

لقد شكلت ظاهرة الدول المستقلة حديثاً بعد الحرب العالمية الثانية في إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية قيداً واضحاً ولا يقبل اللبس على هذه الاعتقادات. فأولاً أغلب هذه الدول لم يقبل ولم يطبق لفترة طويلة جداً بعد نشأتها أغلب الإلتزامات والتعهدات المنصوص عليها في الإعلانات والمواثيق الدولية، حتى ولو أن كثرة منها قد صوتت إيجابا على الإعلانات الصادرة عن الجمعية العامة أو دخلت طرفاً في المعاهدات والمواثيق الدولية المبرمة لإضفاء مزيد من الحماية والالتزام بهذه الحقوق.

وثانيا ظهر واضحاً أيضاً أن السيادة التي تنعقد لهذه الدول بمجرد الاعتراف بها وإنضمامها لهيئة الأمم المتحدة ليست سوى مبدأ قانوني لا يحمل كثيراً من الشبه مع نظيره بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة في الغرب، وفى بعض المجتمعات القديمة غير الغربية، فأغلب هذه السيادة ناقصة موضوعيا وقابلة للإختراق، وهى في جميع الأحوال رخوة، وغير مترجمة في نظام قانوني تحميه هيئة قضائية ذات اعتبار تتمتع بالاحترام التلقائي كجزء لا يتجزأ من مشروعية الدولة وسيادتها.

وفى سياق ذلك كله، ظهر واضحاً أيضاً أن الدولة قابلة للتحدي من قبل سلطات "عضوية" لها جذورها العميقة في تكوين مجتمع، هو في الأغلب له طبيعة تعددية ومنقسمة رأسياً وأفقياً في شكل جماعات طبيعية، أو هيئات عشائرية وقبلية أو تجمعات عرقية ولغوية وطائفية .. وبرزت أيضاً الأدوار المهمة التي تلعبها سلطات دينية أو تستمد مرجعيتها أو سطوتها من قيامها بممارسات فكرية وسياسية تستند على الأديان.

كان ذلك واضحا للغاية منذ بداية عصر الإستقلال، غير أن نموذج الدولة القومية ذات السيادة الشائع في الغرب ظل مبهما لفترة طويلة ولم يكن هناك فيما يبدو مفر من محاولة محاكاته، وهو ما اضطلعت أيديولوجية التحديث ونظرية التكامل والاندماج القومي بقوننته، فإن لم تكن المجتمعات قد وصلت إلى حالة "الوحدة القومية" بما يجعلها تشكل أمة، فإن التحديث الاقتصادي كفيل بوضع الأساس الموضوعي للتكامل والاندماج بين الجماعات العرقية واللغوية والثقافية والدينية، وكذلك على الدولة أن تقوم بهذا الدور: أي تصنع أمة.

وبعد نصف قرن من التجريب، باءت هذه النظرية بالفشل، فلم يتقدم التحديث كثيراً، والأسوأ أن الإندماج لم يحدث، بل على العكس هو ماحدث في حالات كثيرة، حيث زادت الفجوة والجفوة بين الجماعات، وخاصة في إفريقيا

إن الرغبة في السلام في ظروف التعدد الديني تفرض خلع الوظيفة الدينية عن الدولة، والنظر إليها، وبالتالي للقانون الذي يحكم العلاقات بين الدول كهيئة محايدة دينياً

جنوب الصحراء، واشتعلت الصراعات العرقية والدينية والطائفية وغيرها .

وكان أداء الدولة سببا فى معظم الحالات وراء إشتعال هذه الصراعات، ذلك أن أيديولوجية الدولة صانعة الأمة جعلت الإندماج "القومي" يدور حول مركز قبلي أو ثقافي/ لغوى أو ديني واحد مكنته من السيادة مما جعل عدم المساواة السياسية هي القاعدة، وطعن في الصميم حق الجماعات الأخرى في الكرامة والمعاملة المتساوية، وآثارها إلى حد حمل السلاح أحيانا، بل وتدمير الدولة ذاتها في بعض الحالات.

إن أيديولوجية الدولة صانعة الأمة جعلت الإندماج "القومي" يدور حول مركز قبلي أو ثقافي/لغوي أو ديني واحد، مما جعل عدم المساواة السياسية هي القاعدة

وتحقق نفس الفشل لمدرسة الاندماج الاشتراكية في أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي، وبدلا من إلغاء الفروق في مستويات التطور، فقد تزايدت، وبدلا من زوال الحساسيات القومية فقد تعمقت إلى درجة الكراهية، وفى ظل ذلك كله ثارت المسألة القومية من جديد في الكتلة الإشتراكية، واتخذت في بعض الأحيان ثوباً علمانياً وفى أحيان أخرى ثوباً دينيا.

بل أن ما نشهده في عقد الثمانينيات والتسعينيات هو صعود خطير وإنفجاري لأيديولوجية الهوية بكل صورها، وعلى رأسها الهوية الدينية. وقد حدث ذلك في الولايات المتحدة نفسها. حيث تضخمت قوة الأيديولوجية الأصولية الدينية، واتخذت ثوب الصهيونية (المسيحية واليهودية)، وأصبحت قوة سياسية بارزة، ونجحت في تولية رئيس شديد الرجعية والتعصبية، وهو الرئيس الأسبق ريجان، ومازالت تلعب دوراً قوياً في الحياة السياسية الأمريكية داخل وخارج مؤسسات الدولة الأكثر "حداثة" في العالم. وبينما لا يلفت نظر الغربيين سوى الطابع الهجومي الذي اتخذته حركة "الإحياء الإسلامي" في الشرق، فالحقيقة هي أن "الإحياء الديني" صار حقيقة بارزة في معظم المجتمعات في الشرق والغرب، والجنوب والشمال. والجانب الذي يهمنا في هذا السياق هو أن حركة الإحياء الديني التي أثرت في كل الأنظمة الثقافية وفى كل الأديان الكبرى عادت لتطرح الدين على صعيد سياسي، وتشريعي، وتجعل منه منصة لتحدى الفلسفة والقيم الجوهرية للحداثة وللقانون الوضعي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وإذا أخذنا الأمر من زاوية المعرفة الصحفية والشائعة، فإننا نجد أن ثمة توتراً شديداً بين المناضلين من أجل حقوق الإنسان من ناحية والنشطاء في الحركات السياسية والثقافية ذات الإسناد الديني من ناحية أخرى .

كيف نفهم هذا التوتر، وكيف نحل معضلاته ومفارقاته؟.

ينشأ التوتر بصفة أساسية عن الاعتقاد بأن ثمة مرجعيتين متوازيتين، بل ومتعارضتين في أحيان كثيرة، وكأن المسألة قد صارت صداماً مرجعياً، لكل

منهما فلسفته ونصوصه وبالتالي مذهبه، وبالنسبة لكل من الطرفين تبدو المسألة وكأنها صراع حول أولوية المرجعيات.

ولا يخطر ببال أي من المدافعين عن حقوق الإنسان المساس بالدين، أي دين أو الإنقاص من كرامة أتباعه، بل أن تأمين الحريات والحقوق الدينية هو جزء عزيز من منظومة حقوق الإنسان، ومع ذلك، تظل المسألة هي مرجعية هذه المنظومة التي قد تتعرض للإنتهاك من أنصار وأتباع دين ما، أو من جانب الحركات السياسية والثقافية التي تنشط بإسم دين معين أو إنطلاقاً من مرجعيته، أما بالنسبة لهذه الأخيرة، فقد صار من الصعب الإصطدام أو الرفض الكامل لحركة حقوق الإنسان ومواثيقها كلها، ولكنها تتمسك بأسبقية مرجعياتها الدينية وتنظر إليها باعتبارها غير قابلة للانتقاص حتى ولو بإسم الاعتراف بحقوق معينة للإنسان.

غير أننا لو تأملنا الأمر جيداً فسوف نجد هذا التشخيص خاطئاً بشدة.

فحركة حقوق الإنسان لاتصدر عن مرجعية مطلقة، وإنما عن منظومة عالمية، وهناك فارق كبير بين الأمرين، فحقوق الإنسان ليست ديناً جديداً، بأي معنى. ونحن نتحدث عن منظومة الحقوق، وليس عن مذهب يسعى لتفسير العالم بكل جوانبه انطلاقاً من رموز تتجمع حول "مقدس" أو حول "فاعل" جماعي وحيد، ولا نتحدث عن "ترياق" شاف من كل الأمراض ولا عن غاية عليا ونهائية للوجود الإنسانى، وليس لحقوق الإنسان أعداء معينون بل أنها راغبة في مخاطبة، بل ومناشدة أشد خصومها بالتوقف عن إرتكاب إنتهاكات معينة، وحقوق الإنسان هي معايير وقواعد لمعاملة الأفراد والجماعات وضوابط معينة للتفاعلات الإجتماعية في المجالات الدينية والسياسية والاقتصادية والثقافية وهذه المعايير والقواعد والضوابط تلتقي كلها حول مبادئ عامة أهمها كرامة الإنسان، والمساواة وعدم التمييز بين الناس لأي سبب كان وهى تناضل من أجل إسترداد شروط أساسية للكينونة الإنسانية مثل حق الضمير والإعتقاد والتعبير، والحق في إفتراض البراءة، وفى الحصول على محاكمة عادلة وتجريم التعذيب، والحق في الغذاء والمسكن والرعاية الصحية والاجتماعية والحق في العمل وفى بيئة صحية ونظيفة، وغير ذلك مما ورد في المواثيق الدولية الرئيسية، وبحيث يتمتع بهذه الحقوق جميع الناس دون أي تمييز.

وبهذا المعنى فمنظومة حقوق الإنسان لا تشكل دينا، ولا يجب فهمها كمرجع شامل لفك رموز وطلاسم الوجود الإنساني، مثلما يفعل الدين.

فإذا لم تكن ثمة صراع أو تناقض حول المرجعيات أو فيما بينها، فمن أين

لقد عادت حركة الإحياء الديني لتطرح الدين على صعيد سياسي، وتشريعي، وتجعل منه منصة لتحدى الفلسفة والقيم الجوهرية للحداثة وللقانون الوضعي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان

ينشأ التوتر بين أنصار حقوق الإنسان وأنصار الحركات والمذاهب ذات الإسناد الديني؟.

هناك بالطبع أسباب حقيقية، وموضوعية، وأخرى ثانوية أو حتى مفتعلة وذاتية. أهم الأسباب للتناقض والاختلافات قاطبة يمكن تلخيصه كما يلي: أن الحركات السياسية والثقافية ذات المرجعية أو الإسناد الديني تدور حول دين واحد وأتباعه من المؤمنين، بينما ينشغل المناضلون من أجل حقوق الإنسان بالتعايش بين الأديان والمجتمعات وبمعايير الحد الأدنى من العلاقات بين الناس جميعا، بغض النظر عن إنتماءاتها الدينية والعقيدية والثقافية، وبتعبير آخر، فإن الحركات الدينية مشغولة بكل تأكيد "بسمو" هذا الدين أو ذاك، وتحاول إثبات ذلك السمو من خلال الفعل السياسي أو الثقافي، وهو ما قد يستتبعه أيضا التأكيد على "سمو" جماعة المؤمنين المعنية المرتبط بهذا الدين، أما حركة حقوق الإنسان، فهي مشغولة بتأكيد مبدأ المساواة القانونية بين أتباع كل الأديان، دون تدخل - أدني تدخل- فيما يتعلق بمضمون هذا الدين أوذاك. إذ ليس من حق أي مناضل أو أي منظمة لحقوق الإنسان أن تعلق على مبادئ دين معين أو منطوق المعتقدات المرتبطة به.

أن العاطفة الجياشة وأحياناً العاصفة أو حتى المدمرة المرتبطة بالإعتقاد والحماس لدين معين لا تنبثق فقط من شدة أو حدة الإعتقاد نفسه، بل أنها غالباً وربما دائماً ترتبط بالعلاقات الاجتماعية والسياسية التي ينخرط فيها اتباع مختلف الأديان. وحيث إن العلاقات السياسية هي في نهاية المطاف علاقة قوة "power relation" فإن "أتباع" هذا الدين أو ذاك يجدون أنفسهم مندفعون أحيانا ليس للدفاع عن سمو دينهم روحيا وأخلاقيا فحسب، بل وللدفاع عن "سمو" أتباع هذا الدين عن أتباع غيره من الأديان، وتفوقهم على غيرهم قانونيا وسياسيا، وفى أحيان اخرى، يجد "اتباع" دين معين أنفسهم مندفعون للدفاع عن الذات ضد ما يرونه ظلما وإجحافا يقع عليهم من اتباع دين آخر.

وثمة فارق كبير بين "القراءة" الصافية لتعاليم هذا الدين أو ذاك من حيث هو دين أو معتقد، والقراءة السياسية للعلاقات التي يدخل فيها أتباع هذا الدين في المجال الاجتماعي الوطني أو الدولي، أي أن ثمة فارقا كبيرا بين استشفاف تعاليم الدين بما هو كذلك، وبين قراءة واستنتاج التداعيات السياسية لهذه التعاليم في حقل اجتماعي وسياسي ما، القراءة الأولى تدخل في صميم "الثيولوجيا" أي العلوم الدينية، أما القراءة الثانية فهي تجسد معنى الأيديولوجيا" أي منظومة الأفكار التي تواجه الفعل الاجتماعي والسياسي

حركة حقوق الإنسان لا تصدر عن مرجعية مطلقة، وإنما عن منظومة عالمية، فحقوق الإنسان ليست دينا جديدا، بأي معنى، ولا يجب فهمها كمرجع شامل لفك رموز وطلاسم الوجود الإنساني، مثلما يفعل الدين

لفاعل معين، هو في هذه الحالة اتباع دين ما، أو تحديدا الحركة أو الحركات (السياسية والثقافية) التي تسند أفكارها إلى مرجعية هذا الدين.

والغالبية الكاسحة من الحركات السياسية والثقافية ذات الإسناد الديني لا تقدم "أيديولوجيا" معينة، فحسب بل أنها توظف هذه الأيديولوجيا فى مسعاها إما لتأكيد "هيمنة"، و"تفوق" أتباع هذا الدين، أو ذاك وسيطرتهم في مجال السياسة والثقافة، أي في نهاية المطاف سيطرتهم على الدولة أو حصولهم على قسط وافر من القوة فى النطاق الدولي، أو على العكس فى الدفاع عن أنفسهم ضد مزاعم هيمنة وتفوق أتباع دين آخر، سواء كان ذلك حقيقيا أو متصورا. وعلى النقيض من ذلك، فإن الهدف الجوهري لحركة حقوق الإنسان هو النضال من اجل تأكيد أو الدفاع عن المساواة بين أتباع كل الأديان أمام القانون: المحلى والدولي، ودرء وتصفية أي انتهاك لهذا المبدأ.

وبينما ينسب أتباع كل دين لأنفسهم وليس فقط لدينهم حق الامتياز والسمو، فإن القاعدة الأخلاقية لمنظومة حقوق الإنسان تتمثل فى مبدأ المعاملة بالمثل Reciprocity ، أي في الاعتراف الشامل بجدارة كل شخص وكل جماعة فى المعاملة المتساوية مع الآخرين.

السر الحقيقي والأهم إذن في التناقض الظاهر بين حركة حقوق الإنسان والحركات السياسية والثقافية ذات الإسناد الديني لا يمكن - موضوعيا - قراءته أو اكتشافه كنزاع بين مرجعيتين شاملتين، وإنما هو قائم فى العلاقة المتوترة بين الفعل الحقوقي والفعل السياسي، وبين خطاب يسعى لأن يكون محايدا أيديولوجيا، وخطابا هو بطبيعته أيديولوجي يقوم على تفسير اجتماعي سياسي لنص ديني مقدس، ويختلق الذرائع لإكساب نفسه قدسية هذا النص، رغم كونه بالضرورة قراءة بشرية مشروطة بكل ظروف وثقل وعبأ التاريخ المعين.

هذا التناقض الموضوعي قد لا يكون صراعيا بالضرورة وقد لا يكون صراعيا بنفس الدرجة فمسافة ومساحة التناقض تختلفان اختلافا واضحا تبعا لما إذا كانت مزاعم السمو والتفوق التي تروج لها أيديولوجيا دينية ما تعزز امتيازا فعليا أو هيمنة مادية فى المجال السياسي الدولى، أو على العكس من ذلك توظف من أجل الدفاع عن النفس ضد هيمنة مفروضة من الخارج وضد قهر وعدوان وإجحاف من جانب جماعات أخرى، أي أن مساحة ومسافة التناقض تزدادان بين حركة حقوق الإنسان من ناحية والحركات السياسية والثقافية القهرية والاضطهادية والعدوانية من ناحية أخرى، ولا يمكن أن نساوى - موضوعيا - بين حركة تدعو للعدوان والقهر وتملك قاعدة القوة

يعود التناقض الظاهر بين حركة حقوق الإنسان والحركات ذات الإسناد الديني، للعلاقة المتوترة بين خطاب يسعى لأن يكون محايداً أيديولوجيا، وخطاباً أيديولوجي بطبيعته، بل ، ويختلق الذرائع لإكساب نفسه قدسية النص الذي يقوم على تفسير معين له

المواتية لفرض القهر والإجحاف على الآخرين، وحركة تسعى موضوعيا لمقاومة القهر والعدوان والإجحاف، أو بين أيديولوجيا دينية تقف مع قوى الاضطهاد والقهر والاستغلال والعدوان وأيديولوجيا أخرى تقف مع المقهورين والمستغلين والمعتدى عليهم، حتى لو كانت الأيديولوجيتان من نفس الطبيعة الفكرية الصرفة، فعلى سبيل المثال، فإن حركة مثل "الأغلبية الأخلاقية" فى الولايات المتحدة، والتي لا تخجل أو تستنكف عن الدعوة للحرب، بما فى ذلك الحرب النووية، وحركة مثل حركة "الإخوان المسلمين" فى مصر وهى الحركة التي تسعى لمقاومة القهر الغربي للعالم الإسلامي انطلاقا من شعارات ومفاهيم أيديولوجية ذات إسناد ديني إسلامي، هذا بالرغم من أن ثمة تماثلا واضحا بين البنية الإعتقادية للحركتين.

ويمكننا أن نجد مئات الأمثلة فى التاريخ العالمي، وكذلك في التاريخ الخاص بكل منطقة أو أقلية سياسية/ ثقافية بعضها ينطوي على محاولة فرض علاقات اضطهادية وبعضها الآخر يكافح من أجل الوقوف مع المضطهدين والمقهورين، هذا وإن لم يكن هذا التميز واضحا دائما أو متسقا مع ذاته من حيث الموقف الاجتماعي/ السياسي.

فحركة حقوق الإنسان تقف قطعا إلى جانب المضطهدين والمقهورين وهو ما يجعلها تقف فى خندق واحد مع بعض الحركات الأيديولوجية ذات الإسناد الديني التي تقف نفس الموقف، وهذا هو ما يحتم الحوار المكثف والمتصل، والحوار مطلوب فى هذه الحالة - وطبعا فى كل الحالات - بصفة خاصة لأن التناقض الموضوعي لا يختفي، فحركة حقوق الإنسان إذ تقف إلى جانب جماعة ما تعانى من القهر والإجحاف، تفعل ذلك انطلاقا من رفض القهر نفسه، هذا بينما قد تسعى حركة أيديولوجية ما من أجل " تبديل" واقع القهر، وتشتمل هي ذاتها على ثيمات ومقومات لا تنكر، بل قد تعزز العلاقات القهرية، على مستوى آخر، مثلاً قد تنشد حركة مثل الاخوان المسلمين التحرر من الظلم الذي يوقعه النظام العالمي بالعرب، لكنها قد تستهين بالظلم الذي قد توقعه أيديولوجيتها" ذاتها على غير المسلمين في العالم العربي.

ولنأخذ لذلك مثلا موقف المنتسبين لحركة حقوق الإنسان والحركات المدنية الحقوقية والديمقراطية من الثورة الإيرانية عام١٩٧٩، فقد شكل هؤلاء البيئة الحاضنة للموقف المتعاطف مع الثورة فى ذلك الوقت، انطلاقا من فهم عميق للواقع المؤسف الذي ترتب على "تبنى" وتشجيع وتوظيف الإدارات الأمريكية المتعاقبة لنظام الشاه القهري والإمبريالي الصغير في المنطقة، ومن رفض هذا الواقع والتعاطف مع الشعب الإيراني الذي قام بثورة "مجيدة" ضده،

جوهر الوظيفة السياسية غير المباشرة لنضالات حقوق الإنسان هي "أنسنة السياسة بما ينطوي على استبعاد العنف والقهر وعدم المساواة وما يؤكد سيادة القانون القائم على المساواة والعدالة والكرامة الإنسانية

ولكن هذا الموقف المتعاطف سريعا ما انفض وانتهى مع بداية عقد الثمانينيات، عندما وضح تماما وبلا أدنى لبس مدى القهر الذي أسسته الأيديولوجيا الإسلامية الخومينية والذي تضمن التصفية الجسدية لعشرات الآلاف بدون توفر أدنى شروط المحاكمة العادلة، ومنذ ذلك الوقت، وهناك توتر واضح لا يخفيه أحد بين حركة حقوق الإنسان، والنظام الخومينى الإيرانى، ومع ذلك، فإن الدعوة للحوار ما زالت قائمة مع الحركات الإسلامية فى المشرق العربى والإسلامي الواسع، انطلاقا من فهم حقيقي من جانب حركة حقوق الإنسان لبؤس الواقع الاجتماعي والسياسي في هذا الإقليم الواسع.

ومن هنا جاءت مبادرات مهمة من جانب بعض منظمات حقوق الإنسان مثل لجنة الحقوقيين الدوليين للحوار مع قيادات فكرية وسياسية تعمل فى حقل الحركات الإسلامية، والهدف الواضح من الحوار هو تقريب المواقف فيما يتصل بأهم الحقوق الواردة فى المواثيق الدولية. ولكن تلك المبادرة وغيرها ليست سهلة، ليس فقط بسبب التناقض الحقيقي بين زوايا الرؤية، وإنما أيضا بسبب تناقضات مفتعلة، ليس لها نصيب من الحقيقة الموضوعية.

ولنترك جانبا المشاكل الحقيقية بين الحركات السياسية والثقافية ذات الإسناد الديني في الشرق والغرب على السواء والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ولنركز أنظارنا قليلا على العلاقة بين تلك الحركات من ناحية والمنظمات والمناضلين الحقوقيين من ناحية أخرى.

إذ أن تلك الحركة تنظر بتوجس وريبة إلى الوثائق والمواثيق الكبرى ذاتها، ولكن شعورها بالريبة والتوجس من المناضلين الحقوقيين فى بلادهم ذاتها وفى العالم ككل أكبر وأعمق وأكثر تجذرا.

فالمبدأ الكلاسيكي الحاكم تقليديا لحركات حقوق الإنسان هو الحياد السياسي، إن هذه الحركات لها وجود فى ساحة السياسة، ولكنها ليست حركات سياسية، هذا الوجود حتمي من حيث إن الحقوق ذاتها هي إما سياسية أو مدنية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، وكلها تؤثر على مضمون السياسة، وعلى علاقة الدولة بالمواطنين، وجوهر الوظيفة السياسية غير المباشرة لنضالات حقوق الإنسان هي "أنسنة السياسة" بمعنى فرض احترام قواعد الحد الأدنى من التفاعلات والصراعات السياسية بما ينطوي على استبعاد العنف والقهر وعدم المساواة وما يؤكد سيادة القانون القائم على المساواة والعدالة والكرامة الإنسانية .

ولكن هل يوجد مثل هذا الشيء: أي الحياد السياسي ؟.

لنلاحظ أولا أن هناك نقاشا واسعا لا فقط لجدوى الحياد الكلاسيكي

طالما ظلت قدرة حركة حقوق الإنسان على التأثير في النظام الدولي محدودة وضعيفة فإن الاستنتاج المنطقي سيكون أن القوة وليس الحق هي الحكم النهائي للفعل السياسي

وإنما للطريقة (الأصولية) التي يطبق بها في إطار حركة حقوق الإنسان ذاتها، فثمة شكوك متزايدة من جانب المناضلين الحقوقيين أنفسهم حول استمرار صلاحية هذا المبدأ، وحول تطبيقه .

ولكن ذلك يختلف كثيرا عن شكوك النشطاء فى الحركات السياسية والثقافية ذات الإسناد الديني في "نزاهة" و"حقيقة الحيادية " التي تزعمها منظمات حقوق الإنسان لذاتها.

وقد عبر الأستاذ الكبير فهمي هويدى عن مثل هذه الشكوك فى مقالتيه الشهيرتين بجريدة الأهرام فى ١١/١٤ و ١٩٩٧/١١/٢١

وبالنسبة لهؤلاء النشطاء في الحركات الإسلامية، تتراوح هذه الشكوك بين الاتهام بالسذاجة في أفضل الأحوال، والتآمر فى أسوأها، فالحياد الحقوقي ليس من وجهه نظر هؤلاء سوى غلالة شفافة لا تخفى التحيز للقيم العلمانية الغربية، وهى أداة للتشكيك فى قيم الإسلام أو ادعاء متعال بتفوق الحضارة (المسيحية) الغربية وربما تكون أيضا أداة من أدوات التدخل في الشئون الداخلية للدول العربية الإسلامية، وقد تصل إلي حد التآمر لدفع المجتمع العربي المسلم إلى التحلل .. الخ.

ومثل هذه الشكوك والاتهامات الصريحة أو المضمرة ليست فريدة فى نوعها، وإنما سنجد من يكررها ويوازيها لدى الحركات الأصولية المسيحية، واليهودية ، وغيرها، وأيضا من جانب الحركات العلمانية، الشمولية مثل الستالينية والنازية والفاشية وغيرها .

والسؤال المهم هنا هو هل تكفى هذه الشكوك المتبادلة لوأد مشروع الحوار مع القيادات السياسية والفكرية والروحية لمختلف الأديان الكبرى فى العالم.

الواقع أننا نرى كما أسلفنا أن هذه الشكوك الأخيرة والمتبادلة ليست سوى أسباب مفتعلة لرفض فكرة الحوار ذاتها أو إنهائه مبكرا. فالمشاكل والتناقضات الحقيقية ليست فى هذه الشكوك حول الحيادية، وإنما هي تكمن قبل كل شئ فى تقييم جدية الدور الذي تلعبه حركات ومنظمات حقوق الإنسان فى الميدان السياسي والثقافي العالمي، والمشكلة الأكبر من هذا المنظور هي في قدرة حركة حقوق الإنسان على تأصيل وتجذير فكرة المساواة والعدالة على الصعيد الدولي، وإكسابها زخما وقوة لدى الرأي العام في كل مكان، فإذا افترضنا أن هذه الحركة قد نجحت يوما ما فى ترسيخ معايير موحدة ومتجانسة لأداء المنظمات الدولية، والنظام الدولي بشكل عام حيال مختلف المشاكل الدولية فإنه لن يكون بمقدورها تحقيق قيم العدالة والمساواة فحسب، بل والتأثير كذلك على مسار تطور التشكيلات السياسية الرئيسية فى

من التطورات الإيجابية التي نشهدها في ممارسة منظمات حقوق الإنسان أن العنف من قبل الاطراف غير الحكومية قد صار مدانا بشدة متزايدة كانتهاك خطير لحقوق الإنسان

العالم، بما فى ذلك الحركات ذات الإسناد الديني، وعلى العكس، فطالما ظلت قدرة حركة حقوق الإنسان على التأثير على النظام الدولي محدودة وضعيفة فإن الاستنتاج المنطقي سيكون أن القوة وليس الحق هي الحكم النهائي للفعل السياسي، أيا كانت أطرافه، ولن تكتسب حركة حقوق الإنسان سوى هذا القدر من الاحترام الذي سوف توليه الحركات السياسية لشخصية مثل دون كيشوت أي هذا النبيل الشجاع الساذج الذي يسبب إرباكا أكثر مما يعتمد عليه فى إقرار العدالة.

هذا كله قد يقرب لأذهاننا موقف الحركات السياسية ذات الإسناد الديني، أما الموقف الصريح أو المضمر لحركات حقوق الإنسان فهو لا يقل تعقيدا.

لقد دافعت حركات حقوق الإنسان عن كل رأى ومعتقد، حتى لو هب حاملا السلاح ضد النظام السياسي والاجتماعي في بلده، من منظور حقه فى المحاكمة العادلة، وفى تلقى معاملة إنسانية، ولكن ذلك لم يمنع نشطاء حقوق الإنسان من أن يحملوا نفورا شديدا من تلك الأيديولوجيات ذات المحتوى الشمولي والعنفوى، وبصورة عامة، فمن التطورات الإيجابية التي تشهدها في ممارسة منظمات حقوق الإنسان أن العنف والعدوان من جانب منظمات أو هيئات معارضة دينية كانت أو علمانية ضد المواطنين والدولة قد صار مدانا بشدة متزايدة كانتهاك خطير لحقوق الإنسان .

وحتى إذا تركنا جانباً المنظمات الدينية والعلمانية التي تمارس العنف، فإن حركات ومنظمات حقوق الإنسان تظل متأثرة كثيرا بنظرة تقليدية للحركات السياسية ذات الإسناد الديني من زاوية اعتبارها رجعية، وربما شمولية ومعادية للحريات الفردية والعامة، وربما ترجع هذه النظرة إلى الجذور الليبرالية واليسارية للجيل الحالي من نشطاء حقوق الإنسان، وغالبا ما تثور خلافات حول المواقف اليومية من القضايا الحقوقية، وبالنسبة للعالم العربي والإسلامي، فإن النظرة الشائعة للنظم وللحركات السياسية المستندة على الإسلام ليست إيجابية إطلاقا لدى معظم المشتغلين بالنضال الحقوقي، وتعد تلك النظم من اكثر النظم السياسية فى العالم انتهاكا للحقوق المدنية والسياسية، وهو ما يوثقه نشطاء حقوق الإنسان يوميا. ورغم هذا كله فإننا قد لا نحتاج الى براهين لهذا القدر الكبير من الحيادية إزاء الحركات الإسلامية بأكثر مما هو قائم بالفعل فى حالة مثل الحرب الأهلية فى الجزائر، فقد نشرت قيادات شهيرة لمنظمات حقوقية معتبرة ومحترمة تقديرات وآراء تنطوي على شكوك أكبر حيال الحكومة القائمة بأكثر مما تنطوي على شكوك حول مسؤولية ما يسمى بالجماعات الإسلامية عن المجازر الدموية وجرائم الإبادة

لقد انعكس صعود حركة حقوق الإنسان على قطاع معين من الحركات السياسية الإسلامية، حيث فرض موضوع الحقوق نفسه على جدول أعمالها

الحوار بين حركة حقوق الإنسان والحركات السياسية الإسلامية مطلوب وضروري لتأمين أفضل الظروف للتطور السلمي للمجتمعات خاصة في المجتمعات التي يمزقها التخلف والإضطهاد

الجماعية هناك، إن ذلك يعنى بكل وضوح انه ليس لدى منظمات حقوق الإنسان العالمية والإقليمية والوطنية موقف مسبق شامل ونهائي لا يتغير حتى من المنظمات الإسلاموية المعروفة بدمويتها وعنفها فيما يتعلق بالمسؤولية عن انتهاكات محددة، وان تقدير هذه المسؤولية يظل مرهونا بتحقيقات تتسم بقدر كبير من النزاهة.

وضاعف من المسافة والمساحة الفاصلة بين حركة حقوق الإنسان والحركات السياسية ذات الإسناد الديني أن كليهما لم يكن لديه تقاليد للحوار، وإن يكن لأسباب مختلفة، فحركات حقوق الإنسان كانت تكتفي بالحوار مع الحكومات والمؤسسات الرسمية حول موضوع وحيد هو الانتهاكات الواقعة بالفعل وضرورة انهائها، والحيادية التي ألزمت منظمات حقوق الإنسان بها فى الحقل السياسي كانت تعنى الاحتفاظ بمسافة من كل المنظمات الحزبية والسياسية والأيديولوجية سواء كانت قريبة منها أو بعيدة عنها بالفكر والممارسة، فما بالنا بالحوار مع أصحاب أيديولوجية كان ينظر لها تقليديا على أنها مصدر تهديد خطير للحريات العامة والفردية وللحقوق الأساسية، أما بالنسبة للحركات السياسية والثقافية ذات الإسناد الديني فإنها في عنفوانها وفى مرحلة الفوران والغليان التي عادة ما تشهد ولادتها وتوسعها تملك نظرة متعالية وربما تحقيرية أو عدائية لحركات حقوق الإنسان غير أن تلك الظروف قد اضمحلت إلى حد كبير.

فمن ناحية - ورغم كل ما تحتفظ به كثرة من الحركات السياسية ذات الإسناد الديني من شكوك حول منظمات حقوق الإنسان- فإن دفاعها المنسجم عن الحقوق الإنسانية للفاعلين فى هذه المنظمات يجعلها فى الحد الأدنى "مفيدة عمليا" وفى الحد الأقصى اكثر حيادية أو أقل تحيزا من غيرها من القوى.

أما بالنسبة لحركات ومنظمات حقوق الإنسان فإننا نلحظ تطورا فكريا بارزا، وأحد محاور هذا التقدم هو إدراك الحاجة لبذل كل الجهود الممكنة من أجل منع وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بدلا من انتظار وقوعها والتدخل للتخفيف منها أو إنهائها، ويعنى ذلك الاعتراف بضرورة إيلاء أهمية أكبر لبث والترويج لقيم حقوق الإنسان وتعليم هذه الحقوق، ويحتم ذلك طرق كل الأبواب لبناء توافق عام حول ضرورة احترام كل القوى أيا كانت مصادرها الفكرية وانتماءاتها المذهبية لحقوق الإنسان، وبالنسبة لبعض مناطق العالم خاصة العالم الإسلامي، تبدو الحركات السياسية ذات الإسناد الديني من أهم هذه القوى، وهو ما يدفع للحوار معها.

إن لدينا أدلة كافية على أن هذا الحوار يمكن أن ينجح، ولو فى بعض المجالات وبعض القضايا الشائكة، إننا كحركة حقوقية لا نستطيع أن نطلب من الحركات ذات الإسناد الديني أن تتطابق معنا، ولا توجد وسيلة لإحداث هذا التطابق مع أية قوة مذهبية أو فكرية أو سياسية، بل إن هذا التطابق متعذر داخل حركة حقوق الإنسان ذاتها، وبوسعنا أن نصل إلى نتائج إيجابية لو خضنا تجربة الحوار مع الحركات السياسية ذات الإسناد الديني فيما لو ركزنا على قضايا محددة.

فمن ناحية أولى فإن صعود حركة حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، وعلى صعيد الوطن العربي قد أثر بالفعل على قطاع معين من الحركات السياسية الإسلامية، لقد فرض موضوع الحقوق نفسه على جدول أعمال هذه الحركات بغض النظر عن حسن النية وعن مشكلة المنهجية وغيرها من المشكلات، وبوسعنا أن نجد اجتهادات مهمة وذات مغزى فى قضايا معينة مثل قضية الأقليات الدينية وقضية الديمقراطية والتعددية، وبدرجة أقل كثيرا قضية حق المرأة فى المساواة، وما زالت الهوة كبيرة جدا فيما يتعلق بهذا الموضوع الأخير، وفى موضوعات شائكة أخرى مثل العقوبات البدنية، ولكن المحلل المنصف والمجتهد لا يمكنه أن يصادر الآفاق المستقبلية لعملية حوار متصلة لا تطلب التطابق ولا تصاب باليأس سريعا.

فالحوار مطلوب تحديدا بسبب الاختلاف وليس بسبب الاتفاق، كما أنه ضروري لتأمين أفضل الظروف للتطور السلمي للمجتمعات، وخاصة في المجتمعات التي تمزقها بالفعل ظروف التخلف، والفقر والفوارق الطبقية الضخمة، والميراث الطويل للاضطهاد السياسي.

والسؤال المشروع؛ ما هو هدف الحوار، وما هي موضوعاته وضوابطه، وبوسعنا أن نضع إجابات أولية وموجزة للغاية فى هذا المقام.

إن هدف الحوار هو تضييق مساحة الاختلاف والخلاف حول المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وعالميتها، وبالتحديد حول القضايا الحقوقية الشائكة، وعلى رأسها قضية المساواة التامة وإنهاء كل مبررات وممارسات التمييز على أساس الدين والجنس وغير ذلك من المبررات، ويشمل هذا الهدف أيضا التأكيد القطعي على السلم الأهلي ونبذ كل صور العنف، والالتزام بقيم التعددية والاعتراف بالآخر وشرعنة حق كل القوى فى المشاركة فى إدارة شئون بلادها بكل الصور القانونية وعبر كل القنوات (جمعيات مدنية، أحزاب سياسية) الخ.

وبوسعنا أن نتقدم فى هذا الحوار من خلال أجندة عمل جيدة يتفق عليها

مثلت الأديان الكبرى من حيث نصوصها المرجعية ومواقفها الأخلاقية الكبرى، مصدراً مهما للإلهام فيما يتصل بعديد من الحقوق الجوهرية

بحيث تشمل أولا الموضوعات الأقل خلافية وتتدرج إلى تلك الأكثر خلافية، أما ضوابط الحوار فهي ببساطة الضوابط الحقوقية المعروفة، فحركات حقوق الإنسان ليست حركات سياسية ولا تسعى للسلطة ولا تشارك فى الفعل السياسي، ولكنها تناضل من أجل إطار حقوقي يضمن الحق فى المشاركة السلمية، وغير ذلك من أهداف سبق الإشارة إليها.

وبغض النظر عن الموقف الحواري مع الزعامات الفكرية للحركات السياسية والثقافية ذات الإسناد الديني، فإن القضية الأوسع والمرتبطة بعلاقة منظومة (وحركة) حقوق الإنسان بالدين والأديان عموما ستظل جديرة بكل الاهتمام وقد آن الأوان لكي تقر حركة حقوق الإنسان بمنطلقين جوهريين على الصعيد الفلسفي:

الأول: هو أن منظومة حقوق الإنسان ليست مرجعية شاملة وليست دينا، وهى لا تنافس أي إطار مرجعي آخر، سواء كان دينيا أو غير ديني، وباعتبارها معاييرا للأداء فى المجالات والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهي لا تنكر، بل على العكس تشجع كل المصادر الثقافية التي تساعد على إقرار وتأكيد وغرس هذه المعايير والقواعد فى النظم الثقافية والسياسية الكبرى فى العالم .

والأمر الثاني: هو أن الأديان الكبرى من حيث نصوصها المرجعية ومواقفها الأخلاقية الكبرى قد مثلت مصدرا مهما للإلهام فيما يتصل بعديد من الحقوق الجوهرية، وهى جزء لا يتجزأ من مصادر منظومة حقوق الإنسان، لقد أهمل هذا الاعتبار طويلا، ولم يلتفت الفقهاء الكبار الذين قاموا على صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى حقيقة أن المادة الأولى فى الإعلان والتي تنص على أن كل البشر قد ولدوا أحرارا ومتساوين فى الكرامة والحقوق تكاد تكرر نصوصا تتمتع بالاحترام والتقديس فى الدين الإسلامي، وفى أديان أخرى، والخطاب الاستنكاري لسيدنا عمر رضي الله عنه والذي يتساءل "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا؟" سبق صياغة هذه المادة بأربعة عشر قرنا، وهو أمر يستحق التنويه والاحترام والتوثيق التاريخي وليس مجرد الالتفات والاهتمام.

إن أنصار الحرية والكرامة والمساواة الإنسانية، بل وأنصار المذهب الإنساني بكل تعبيراته قد أخطأوا عندما أهملوا المصدر الديني لمجرد وجود خلافات أو اختلافات فى صياغة أو فى الموقف من حقوق معينة مع المؤسسات الدينية المنتمية لأديان مختلفة، و أخطأوا كذلك عندما تركوا الدين كلية لتفسيرات رجعية ومحافظة و معادية للتوسع فى إضفاء الكرامة على الكائن

إن أنصار الحرية والكرامة والمساواة الإنسانية، قد أخطأوا عندما أهملوا المصدر الديني وعندما تركوا الدين كلية لتفسيرات رجعية ومحافظة ومعادية للتوسع فى إضفاء الكرامة على الكائن الإنساني وتأكيد استقلاليته وحريته وحقه في المساواة

الإنساني وتأكيد استقلاليته وحريته وحقه في المساواة، وربما يكون ثمة فضل يجب الاعتراف به للحركات الدينية فى مختلف أقاليم العالم وأديانه الكبرى من حيث إنها نبهت القوى الحقوقية والتقدمية لأهمية المصدر الديني فى غرس منظومة حقوق الإنسان، ولا يجب التوقف عند مجرد الاعتراف بهذه الحقيقة، إذ يجب أن نبذل جهدا كبيرا فى ترجمة هذا الاعتراف والتوسع فى النهل من هذا المصدر الثرى والمهم وعميق الجذور فى الوجدان الجماعي لأغلبية البشرية.

ويهمنا كذلك أن ننبه إلى عامل آخر يجب أن يؤخذ فى الاعتبار، وهو خطأ الاعتقاد الشائع بأن جميع أنصار الحركات السياسية والثقافية ذات الإسناد الديني رجعيون وشموليون ومناهضون لمنظومة حقوق الإنسان، والواقع أن الظواهر والمظاهر المرتبطة بالمراحل الأولى من نشأة وتطور مثل تلك المنظمات والحركات قد تبرر هذا الاعتقاد فى حالات كثيرة، غير أن ثمة مرحلة تأتى وتشهد ميلا اعتداليا ونضوجا متزايدا لدى هذه المنظمات والحركات، تسمح فيها بالتعددية، بل والحوار والجدل في الداخل، وبالتنوع فى المواقف الفردية فى الميدان الفسيح للممارسات السياسية والمدنية.

وقد أظهرت الدراسات الميدانية في الولايات المتحدة ودول متقدمة أخرى أن الاعتقاد الشائع بأن أنصار الحركات والمؤسسات الدينية رجعيون ومحافظون بالضرورة خاطئ إلى حد بعيد، ويوجد من أنصار تلك الحركات من هو أشد تأييدا لحقوق المرأة ولقضايا البيئة ولمؤسسات الرعاية الاجتماعية من أنصار حركات علمانية عديدة.

والأرجح أننا قد نرتكب خطأ جسيما لو أخذنا انطباعاتنا عن مواقف أنصار الحركات والمؤسسات الدينية من الصخب البالغ المحيط بخطاب جماعات أو منظمات بعينها ففي الولايات المتحدة مثلا ثمة حركات شديدة التطرف والرجعية مثل حركة " الأغلبية الأخلاقية " وهى تغطى بسبب دويها الإعلامي ومواردها الكبيرة وتأثيرها السياسي على حقيقة أن ثمة أغلبية من العناصر والأفراد الأشد تدينا والأكثر استقامة تؤيد بقوة الحقوق الجديدة والتي ما زالت تشكل موضوعات خلافية في البيئة الأمريكية، وثمة نتيجة مشابهة خرجت بها استطلاعات ودراسات الرأي العام، والتي ركزت على أثر العامل الديني في تشكيل الموقف من القضايا المدنية والسياسية الشائكة في ١٥ دولة صناعية متقدمة.

ولو نظرنا إلى عالم اليوم فسوف نجد مئات بل وآلافا من الحركات والمؤسسات ذات الإسناد الديني التي تعمل في مجالات مختلفة في المناطق

يجب أن تبذل حركة حقوق الإنسان جهدا كبيرا فى ترجمة الاعتراف بأهمية المصدر الديني في غرس منظومة حقوق الإنسان وأن تتوسع فى النهل من هذا المصدر الثرى والهام وعميق الجذور فى الوجدان الجماعي

الكبرى من العالم، وهذه الحركات والمؤسسات تتباين من حيث مواقفها وتوجهات الأشخاص المنتمين لها من حقوق الإنسان، بعضها يظهر عداء شديدا لأسباب مختلفة، وبعضها الآخر يعد من اكثر أنصار حقوق معينة أو منظومة الحقوق العالمية كلها إخلاصا وحماسا، ومعنى ذلك أن حركة حقوق الإنسان لا يمكن ولا يجب أن تغلق ملف هذا الحوار مع الحركات والمؤسسات بسبب حكم انطباعي مغلق وساكن وغالبا ما يفتقد الدقة ويفتقد البوصلة إلي الحقيقة والفاعلية معا.

وفى العالمين العربي الإسلامي ثمة مرحلة بالغة الدقة تمر بها تلك المجتمعات والشعوب بسبب تعقد المشكلات المتوارثة والراهنة، وهو ما يضفي تعقيدا شديدا على فكر وممارسة مختلف القوى السياسية والثقافية، بما في ذلك الحركات والقوى ذات الإسناد الدينى، وحركة حقوق الإنسان لا تستطيع أن تكتفي بالممارسات الدفاعية التقليدية، بل يتعين عليها أن توسع من ميدان عملها وتطور أبعاد هذا العمل، ويشكل الحوار أداة جوهرية في بناء استراتيجية عمل جديدة وفعالة حقا، ويجب أن يتم هذا الحوار مع جميع القوى الكبرى دون استثناء أو على الأقل دون استثناء مؤسس على انطباع سكوني ومغلق ونهائي وقبل أن نخوض التجربة الحوارية الفعلية لا يمكن ضمان النتائج مقدما. نعم . لكن لا يصح أبدا أن نكتفي بالانطباعات ونتخلى عن التجربة قبل أن تبدأ ■

رئيس التحرير